المنظمات الدولية غير الحكومية(NGO): نطاق المفهوم و دلالات الأدوار

خديجة بوخرص و وداد غـزلاني
مخبر الدراسات القانونية و البيئية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمـة

الملخّـص:

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات مست مجالات مختلفة، مما عززت من سيطرة قيم الديمقراطية والحوكمة، هذا ما أدى إلى تنامي دور العديد من الفواعل غير الدولاتية كنتيجة لعجز الدولة لوحدها في إدارة الشؤون العالمية، ومن هذه الفواعل نجد المنظمات الدولية غير الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الحوكمة، المنظمات غير الحكومية.

Résumé:

La fin de la guerre froide à engendré de multiples changements qui ont touchés des secteurs divers, renforçant ainsi les valeurs de démocratie et de la bonne gouvernance, impliquant de nouveaux acteurs non étatiques, suite à l'incapacité constaté dans le rôle des états à l'échelle internationale, dont les organisations interne nationale non gouvernementales.

Mots-clés: démocratie, la bonne gouvernance, non-gouvernemental organisations.

Abstract:

Post cold war area has released a set of changes that affect different fields, and it has enhance the control of democracy and good governance values, therefore the role of non states actor has grown, in the sight of states failure to accomplish its role, and the non-governmental organization are one of these actors.

key words: democracy, good governance, non- governmental organization.

مقدمة :

يمكن القول أن عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين و بدايات القرن الحادي والعشرين بأنه عصر الNGO، حيث زاد ومازال

عددها ويتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية و الاقليمية والدولية، حيث تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلا أساسيا معترف به، وهذا نتيجة تطور قدراتها في التعامل مع القضايا العالمية خاصة في ظل التحولات العالمية مما أعطى لها دفعة قوية لتصبح كفاعل ذو وزن و تأثير في رسم الكثير من الأجندات والسياسات، من هنا كانت أهمية رصد دورها ومحاولة استشراف مستقبلها على ضوء المتغيرات المتسارعة التي تحدث على كافة المستويات، فالدولة لم تعد قادرة على اشباع كافة الاحتياجات، زيادة على ضعف هياكل المشاركة وبالتالي تشكل تلك المنظمات منفذا للمشاركة على زيادة اشباع بعض الاحتياجات وبالتالي هذه الحقيقة جعلت الاهتمام بها (NGO)، والحديث عنها والسعي إلى تفعيل دورها أمرا ضروريا في عالمنا المعاصر.

ولعل الحديث عن هذه المنظمات الدولية غير الحكومية مرهون بالتعرض لمختلف الأدوار التي تؤديها في إعادة بناء الدولة والمجتمع على حد سواء، ويحاول هذا المقال التركيز على مختلف الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية وهذا باختلاف وتنوع حجم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، وانطلاقا من هذا نطرح السؤال التالي:

- ✓ **إلى أي مدي يمكن أن تؤدي المنظمات الدولية غير الحكومية أدوار فاعلة في السياسة العالمية.؟**

وللإجابة على التساؤل المحوري لهذه الدراسة ارتأينا عرض وتحليل مجموعة من النقاط الأساسية التي تتناول موضوع دراستنا هذه، وفق المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول:المنظمات الدولية غير الحكومية: إطار معرفي.
- ✓ المحور الثاني :الأدوار العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية.
- ✓ من خلال الخاتمة حاولنا ذكر مجموعة من العراقيـل التـي تواجـه المنظمات الدولية غير الحكوميةNGO

المحور الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية: إطار معرفي

أولا: المنظمات الدولية غير الحكومية: وقفة عند المفهوم

إنّ روح التعاون والمساعدة وجدت منذ وجود البشـرية، فالإنسـان اجتماعي بالفطرة والعمل الاجتماعي كان يتم عبر التاريخ في أشكال مختلفـة فردية أو جماعية، إلا أن دور المنظمات غير الحكومية أخذ يتبلور مع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها، أي في البيئة الأوروبية خلال القرن التاسـع عشر، كما أن اندلاع الحروب وماولدته من مآس وويلات، كل ذلـك شـجع على تأسيس الجمعيات الطوعية وتأدية دور لا تمارسه الحكومـات كتنفيـذ أعمال انسانية بخاصة في فترات الحروب تهدف بشكل مباشر إلـى تخفيـف المآسي عن بني البشر.

فتعاظم دور المنظمات الدولية غير الحكومية (NGO) وازديـاد نشـاطها وحضورها على الصعيد العالمي جعلها تنال اعتراف منظمة الأمم المتحـدة كشريك أساسي وفعال في تقرير مصير البشرية ومسـتقبلها وفـي الـدفاع وإدارة قضايا حقوق الانسان وحمايته حيث باتت هذه المنظمات تعتبر السلطة الثالثة في العالم بعد الحكومات والأحزاب السياسية.[1]

ويمكن القول أن عقد الثمانينات والتسعينات مـن القـرن العشـرين و بدايات القرن الحادي والعشرين بأنه عصرال NGO، حيث زاد ومـازال

يتزايد عددها ويتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية[2]، وعلى الرغم من أن مصطلح المنظمات غير الحكومية Non gouvernemental organisations يعد من المصطلحات الأكثر شيوعا على المستوى العالمي للتعبير عن هذا النوع من المنظمات، لكن ليس بالمصطلح الوحيد للتعبير عنها، فهناك مصطلحات وتعبيرات أخرى للإشارة إلى الأنواع من المنظمات، إذ لا يوجد اتفاق حول مصطلح واحد وذلك بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بين الدول، ولهذا جرى استخدام مصطلحات متعددة مثل مصطلح المنظمات غير الربحية، حيث استخدم هذا المصطلح كثيرا في كندا و الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، وهناك مصطلح المنظمات الأهلية الذي يكثر استخدامه في الدول العربية، وهناك أخيرا مصطلح المنظمات التطوعية، حيث تستخدم من قبل بعض المنظمات الدولية الحكومية للإشارة إلى هذه الأنواع من المنظمات.[3]

وعليه إذا كانت هذه المصطلحات المتنوعة والمختلفة التي قدمت للإشارة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية (NGO) تشكل تحديا ضمن دراسة الموضوع، فإن التحدي الآخر يكمن في وضع جامع مانع لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، لأن كل جهة أو مؤسسة وحتى الفقهاء والقانونيين يدرسونها بحسب الزاوية التي يرونها، وعليه يمكن تحليل وتفسير هذا المصطلح، ومعرفة معناه بناءا على ثلاثة اتجاهات(التعريف الفقهي، التعريف القانوني، تعريف المؤسسات الدولية بمعنى المفهوم الرسمي).

- **التعريف الفقهي:** عرفها أنتوان غزانو(Antoine gazono)" المنظمة غير الحكومية بأنها جمع لأشخاص طبيعيين أو معنويين

خواص، من جنسيات مختلفة دولية بطابعها، بوظائفها و بنشـــاطها، ولا تهدف لتحقيق الربح و تخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجـــد فيها مقرها".[4]

- **التعريف القانوني:** لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية مـــن الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم المتحدة فقد بين القرار 288 الصادر فـــي 07-02-1950 عـــن المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيـــا لهـــذه الهيئات بأنها: " كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب الاتفاقيـــات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي تقبل اعطاء تعيينهم السلطات الحكومية، ويشترط لا يعرقل الأعضاء المنتميين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات"[5]

وقد عرفها القانون الفرنسي الصادر سنة 1901 المنظمـــات غيـــر الحكومية بأنها المؤسسة أو الجمعية " L association«هي عبـــارة عن اتفاق يتم بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص للعمل بصورة دائمة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة من غير تحقيق الربح.[6]

- **المفهوم الرسمي:** قبل أن يظهر مصطلح منظمة غير حكومية فـــي ميثاق الأمم المتحدة، كان متعـــارف تســـمية التنظيمـــات نفســـها ب جمعيات دولية حتى ظهرت التسمية الجديدة في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحديد الاطار القانوني الذي ينظم العلاقـــات بـــين النظـــام الأممـــي والحركة الجمعوية في العالم، وجاء فـــي هـــذه المـــادة لاستشـــارة المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسائل متعلقة باختصاصاتها.[7]

تبعا لذلك فإن الأمم المتحدة (UN) في البداية لم تحدد تعريفا دقيقا لهذه المنظمات إلا أن الدور المتعاظم لهذه المنظمات على الصعيد الدولي أدى إلى اعتراف منظمة الأمم المتحدة بها وأصبحت اليوم تطلق اسم NGOS على كل:

- ✓ " منظمة ربحية، يكون الانتماء إليها إراديا طوعيا، تنتظم على المستوى المحلي، والوطني، أو الدولي، لها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها، تقاد من طرف أشخاص لهم اهتمامات مشتركة، وتؤدي مهام عديدة و متنوعة من الخدمات والوظائف الانسانية، على غرار تحميل المواطنين على الاهتمام بأعمال الحكومات، مراقبة السياسات، وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المحلي، تعمل كآلية للإنذار المبكر، وتساعد على رصد وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.[8]
- ✓ في حين فقد عرفها البنك الدولي: " بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات المستقلة عن الحكومة ولها أهداف انسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية، أي أنها وكالات خاصة تقوم بدعم التنمية الدولية، وتأخذ شكل جماعات دينية منظمة إقليميا أو محليا أو جماعات تنشأ في القرى"[9]

ونخلص في الأخير إلى أن التعاريف السابقة تناولت في مجملها ثلاث نقاط رئيسية:

- غياب الحكومة في العضوية المنظمة: بمعنى أن المنظمات الدولية الحكومية لا تمثل هاته المنظمات غير الحكومية، أي أنها تمثل

الأفراد والجماعات، وكذلك المؤسسات التطوعية، وهنا يتضح التمييز بين المنظمات الحكومية و غير الحكومية.

- لا تهدف إلى تحقيق الربح: كما ذكرنا سلفا أن المنظمات غير الحكومية هدفها تطوعي، غير ربحي، وكذلك خيري، تقدم جملة من الخدمات المتنوعة والمتعددة.
- لا تسعى للوصول إلى السلطة: من بين الشروط التي ذكرناها فيما يخص المنظمات غير الحكومية أن لا تكون تنتمي إلى حزب معين، وبالتالي فيجب أن لا تمارس أي نشاط سياسي هدفه تحقيق المصلحة العامة.

ثانيا/ خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية(NGO): من خلال التعريف العام الذي كان حصيلة لمختلف المعارف التي حاولت تحديد المدلول، حيث كانت تضيف في كل مرة صفة أو ميزة تحدد وتفرد المنظمات غير الحكومية عن باقي الكيانات التي قد تقترب منها أو تتشابه معها في بعض الخصائص، ويمكن أن نستنتج المميزات و السمات العامة للمنظمات الدولية غير الحكومية، و المتمثلة في:

- ✓ **غياب الاتفاق الحكومي**:إن انتفاء صفة الحكومية هنا تعني إبعاد تدخل حكومي في انشاء هذه المنظمات أو السيطرة عليها، أو تسييرها بخططها و برامجها، وانما تنشأ عن طريق مايسمى بالمبادرة الخاصة من طرف أشخاص خارج أي تأطير من الدول، وهذا دليل على العفوية التلقائية التي تنشأ وتعمل بها المنظمة.[10]
- ✓ **الطابع الخاص في انشائها:** فالمنظمات الدولية غير الحكومية شخص معنوي يخضع لأحكام القانون الداخلي لإحدى الدول بمعنى إن

المنظمات الحكومية التي تخضع لأحكام القانون الدولي العام باعتبارها شخص من أشخاص هذا الأخير، وأكبر مثال على ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر فهي تخضع للقانون السويسري باعتبار أن مقرها يتواجد بجنيف السويسرية، فهي تتمتع بنوع من الاستقلالية غير الحكومية لأنها تتمتع بالشخصية المعنوية.[11]

- ✓ **هدفها ليس ربحي (نفعي):** عند استقراء تاريخ المنظمات الدولية غير الحكومية نجد أنها منذ بداياتها لا تسعى إلى تحقيق هدف ربحي و بالتالي فنشاطاتها تطوعية، فهي تسعى إلى تحقيق أهداف معنوية وأخلاقية وهي الحفاظ على الكرامة الانسانية للأفراد و تسعى إلى احترام الانسان لأخيه الانسان[12]،وكذلك الخدمة الروحية وذلك بما تنشره من مبادئ، وأفكار مساندة لحقوق الانسان، وعملها على تطوير مجالات الحياة والعلاقات الدولية، فهي منظمات لا تسعى إلى تحقيق ربح معين ولا إلى تعزيز الجانب المادي لها كمنظمة، وهذا مايميزها عن الشركات المتعددة الجنسيات.[13]
- ✓ **الكفاءة و الفعالية:** تكتسب المنظمة الدولية غير الحكومية(NGO) خاصية الكفاءة و الفعالية من طبيعة نشاطها فهي منظمات تطوعية لا تستهدف الربح من عملها، تعمل على أساس تحقيق المنفعة العامة ومحاولة إيجاد الحلول لكافة الفئات الهشة و الأضعف في المجتمع، كما تقوم بالدفاع عن الحريات العامة كتعزيز حقوق الانسان وحماية المرأة و البيئة، وتدعيم عمليات السلام، وإقامة جسور التعاون بين الأفراد، كما تتميز بالمرونة والتكيف مع مختلف القضايا هذا ما أعطى لها دافع أكبر للكفاءة في نشاطها و تأييد و مساندة من طرف العديد من الفئات.[14]

- ✓ **الطابع الدولي:** لا يمكن أن يقوم أي تنظيم على المستوى الـدولي إلا إذا تعدى الحدود السياسية للدولة الواحدة، ولعنصر الدوليـة أهميـة كبيرة في تعزيز قوة و فعالية المنظمات غير الحكومية و التأثير على المجتمع الدولي، ولقد أكد أحد الخبراء في اتحاد الجمعيـات الدوليـة على أن المنظمات غير الحكومية تتصف بالطـابع الـدولي، لأنهـا تتشكل من ممثلين يحملون جنسيات عديدة (ثلاث دول على الأقل)، وتعتبر دولية من حيث الموارد المالية التي يجب أن يحصل عليهـا من ثلاث دول على الأقل، واتساع مجال نشاطها إلـى دول عديـدة، واشترط المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في المنظمة الدوليـة غيـر الحكومية أن تضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد كأعضـاء منضمين من بلاد متعددة.[15]
- ✓ **طابع الاستمرارية:** إضافة إلى الخصائص السالفة الـذكر يجـب أن يتوفر في المنظمة الدولية غير الحكومية عامل الاسـتمرارية التـي تأخذ شكل حركة أو رابطة.[16]

فطابع الاستمرارية يعني الكيان الدائم لكل منظمة غير حكومية بأنها كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح و الكسب، فأضاف صفة الديمومـة التـي يجب أن تتوفر عند مختلف المنظمات وهذه الصفة تميزها عن المـؤتمرات الدولية التي تعقد لدراسة مسائل محددة لذا يجب أن تمتلك المنظمات الدوليـة غير الحكومية(NGO) إدارة و مقر يسمح بوجود نوع من التنظيم وتوزيـع الاختصاص بين أجهزتها الأمر الذي يحدث من خلاله التنسيق بين مختلـف الفروع و الجمعيات التابعة للمنظمة.[17]

المحور الثاني/الأدوار العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية(NGO):

1.**دور المنظمات غير الحكومية في التنمية:** أصبح موضوع المجتمع المدني مصدر اهتمام في السنوات الأخيرة، فقد قام الباحثون و الدارسون ببحث جذوره التاريخية النظرية و الفلسفية و قامت الولايات المتحدة بادماج متطلبات المجتمع المدني في كثير من برامج المعاونة الخارجية و أيضا سياستها الخارجية بوجه عام.

وتقوم بلدان العالم الثالث بالترويج للمجتمع المدني على أنه يحمل آمالا عظيمة في مساعدة جهود التنمية، فالحكومات بمفردها لن تستطيع أبدا أن تحل جميع المشاكل و الالتزامات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية و ازدهارها الشامل و تدمها الفعال، ولهذا أنشأت المنظمات الدولية غير الحكومية في سنوات الثمانينات مجموعة من الاتحادات و التنظيمات التي تستهدف التعاون مع الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية و المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تنفيذ برامج التنمية.[18]

وتقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بوصفها أحد قطاعات المجتمع المدني الوطني:

- ✓ الاتصال بالسلطات الحكومية.
- ✓ توعية الرأي العام باحتياجات ومتطلبات التنمية.
- ✓ دفع الجهود التشريعية والتنظيمية بما يخدم التنمية.
- ✓ السعي إلى إشراك المواطنين في الجهود الرامية لتنفيذ برامج التنمية.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية(NGO) فإنها تقوم بمايلي:

- ✓ توعية الرأي العام بالمشاكل الحقيقية التي تواجه التنميـــة فـــي دول العالم الثالث.
- ✓ العمل على تكوين و تطوير منظمات غير حكومية مستقلة فـــي دول العالم الثالث.
- ✓ تنفيذ المشاريع الصغيرة، التجريبية بالتعاون مـــع المنظمـــات غيـــر الحكومية الوطنية.
- ✓ العمل على انشاء مؤسسات محلية وإقليمية في دول العالم الثالث لكي تعمل في ظل خطط طويلة الأجل للتنمية.
- ✓ تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والتعبير عن مطالبهـــا لـــدى المنظمات الدولية الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية.

ويظهر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية مـــن خلالها جهودها الرامية إلى اعلاء درجة الوعي العام بمسائل الفقر و البيئـــة والمرأة، ومن أجل تجاوز نماذج التنمية التـــي تحصـــر المـــوارد والســـلطة والمراقبة في يد جزء صغير من السكان و تبني نموذج للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية يستجيب للحاجات الانسانية ويُعطي للمواطن قـــدر كبيـــر مـــن المشاركة في إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية.[19]

2. **المنظمات الدولية غير الحكومية وحماية البيئة:** اصبحت المنظمات غير الحكومية تنافس الدول في القيام ببعض الوظائف وخاصة لما تنازلت الدولـــة عن بعض المهام في ظل التطورات التي عرفها المجتمع الدولي و في خضم التطور العلمي، حيث أثبتت المنظمات المنظمات غير الحكوميـــة فاعليتهـــا ونالت الاعتراف بل انتزعته عن جدارة، فما كان مـــن الـــدول والمنظمـــات الدولية إلا أن تقبلت الشريك الاجتماعي الجديد.

ومن بين هذه الوظائف فقد لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية(NGO) دورا مهما و متميزا في المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا الشأن، كما كان لها الفضل في إبرام الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تسعى لحماية البيئة، بدء بحث الدول على الانضمام والتصديق علة المعاهدات ، وذلك بتقريب وجهات النظر وتذليل الصعوبات، أو بما تقدمه من مساعدات فنية وتقنية نظرا للخبرة التي اكتسبتها في ميدان تخصصها بالإضافة إلى أنها أصبحت من آليات التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات.

حيث يلزم القانون في بعض الدول الهيئات المتخصصة بصيانة البيئة على المستوى الوطني أو المحلي، بعدم اتخاذ القرار في مجموعة من المسائل المتعلقة بالبيئة، إلا بعد أخذ رأي الجمعيات الأكثر تمثيلا والمعروفة في المجال، وذلك في نطاق تأكيد الطابع الديمقراطي لهذه القرارات، وينبغي أيضا على الحكومات أن تشرك المنظمات غير الحكومية فعليا في النقاش الوطني والاقليمي والدولي متى كان ذلك ممكنا، ولقد أعطى مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994 دفعا جديدا للجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية(NGO)، وذلك بتهيئة الفرصة للاعتراف بتلك المنظمات كشريك شرعي للحكومات في عملية التنمية، كما أن اتساع حجم المجتمعات و زيادة الطلب على الخدمات، والإلحاح في سرعة الاستجابة، ساهم في بروز إنشاء مؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومة في تحمل المسؤولية، ومن ثم فمؤسسات المجتمع المدني أصبح لها دور جوهري في تحقيق التنمية بالمجتمع، ومن ثمة التنمية المستدامة لإيجاد التوازن بين النظام الاقتصادي والبيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي، لذا يجب على تلك المؤسسات أن تنطلق للقيام بأدوارها وتتخطى مرحلة الاعتماد على

الدولة وتحقيق المشاركة الشعبية من خلال عمل منظم وتنسيق جيد واستخدام كافة الوسائل المناسبة والمتاحة للحفاظ على حياة الإنسان.[20]

فهناك دور دولي تلعبه المنظمات غير الحكومية ضمن الفريق الحكومي الدولي لتغيير المناخ الذي تم تشكيله بالتعاون بين منظمة الأرصاد الجوية و برنامج الامم المتحدة للبيئة للقيام بإجراء البحوث العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية، وعمق من هذه الرؤيا اتجاه مؤسسات التمويل العالمية و المنظمات الدولية، وبعض الحكومات نحو ضمان تدفق التمويل إلى التمويل إلى مشاريع المنظمات غير الحكومية و وفقا لأولويات جدل بل عولمة القضايا التي تضمنت التقليل من الفقر وتمكين والبيئة وحقوق الانسان.

كما ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في تبني إجراءات قانونية دولية ملزمة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان وحماية البيئة، وتحرير المرأة و حقوق الطفل، والكفاح ضد الفقر والجوع، والحوار بين الشمال الذي يعتمد علة مجموعة من المبادئ التي استهدف الزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات المالية و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

ولقد لعبت المنظمات غير الحكومية في الاتفاقية الاطارية لتغيير المناخ دورا في توضيح اللغة الدبلوماسية الدولية الغامضة التي توردها بعض الدول لتبرير أفعالها تجاه المساهمة في تغيير المناخ، وكذلك تذرعها بالسيادة الوطنية لتجنب تحملها المسؤولية عن أضرار هذا التغير.

وعليه فقد تمكنت هذه المنظمات من التصدي للمشكلات المختلفة التي تثار في مجال حقوق الانسان وتنوعت الجهود التي بذلتها، وتنوعت صور نشاطها ، وأصبحت تمارس هذا الدور على نطاق عالمي واسع، يمتد ليشمل

جميع دول العالم ، ويمارس ضغطها على الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية (NGO) من أجل حملها على المبادئ و المثل التي تقرها هذه المواثيق.[21]

وثمة دور متميز للمنظمات البيئية غير الحكومية في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها، حيث تهدف هذه المنظمات من وراء العمل في هذا المجال إلى ضمان استجابة دولة موحدة لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها ،حيث تهدف هذه المنظمات من وراء العمل في هذا المجال إلى ضمان استجابة دولة موحدة لحالات الطوارئ وضمان السرعة والكفاءة في تعبئة وتنسيق الاستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة، من الكوارث وحالات الطوارئ وغيرها ويجب على مؤسسات التمويل الدولية ووكالات المعونة البيئية التنموية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، البنك الدولي...) أن تعطي نشاطا للمنظمات غير الحكومية الأولوية [22].

3.دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام:

تملك المنظمات غير الحكومية NGOS مؤهلات وامكانيات معتبرة جعلت منها أحد الفواعل المعنية باعادة بناء مرحلة مابعد النزاع، فضلا عن خبرتها الميدانية الكبيرة في مهام ذات صلة ببناء السلام كالإغاثة وبناء القدرات، فإن ذلك إنما يرجع إلى طبيعة تركيبتها غير الرسمية ومرونتها في التعامل مع قضايا عديدة، بحيث تملك المنظمات غير الحكومية المرونة والمصداقية التي تتيح لها بناء علاقات ثقة مع السكان المحليين حتى يتم قبولها بسهولة و بالتالي كسب شرعيتها، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع و شركات فعالة من شأنها أن تسهم في عملية بناء السلام و بالتالي كسب شرعيتها،

بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع و شركات فعالة من شأنها أن تسهم في عملية بناء السلام، فبرامج اعادة البناء والتهيئة من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية لا يجب أن يكون هدفها استبدال أو تعويض البنيـــة التحتيـــة والموارد المادية فقط، وإنما يشمل كذلك تقوية البنى الاجتماعيـــة السياســـية والإدارية للمجتمعات المتضررة بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد الذين عانون من التهميش، الاستغلال، التهجير طوال ســـنوات النزاع، وبذلك تضم معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في مراحل ما بعد النزاع تصورات لطبيعة عملها، تقوم بالأساس على ضمان استرجاع وحماية حقوق الأفراد، وتمكينهم و بناء قدراتهم من خلال برامج و ورشات عمل من شأنها التعريف بما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات، واعطائهم مجـــال أفسح من الحريات التي تسهم في اطلاق العنان لروح الابداع و العطاء داخل المجتمع و بالتالي الانخراط في مختلف العمليات التنموية.[23]

ولتفعيل مضامين الأمن الانساني في مرحلة بناء الســـلام يتضـــمن تطـــوير المنظمات غير الحكومية(NGO) لمجموعة من العلاقـــات والأدوار لحمايـــة الأفراد من حالات انعدام الأمن، لهذا فهي تصيغ مجموعة من الآليات التـــي تمكنها من تحقيق أهدافها و التي نورد منها مايلي:

- **بناء الشبكات التعاونية:** لإرساء الأمن الانســـاني تلجـــأ المنظمـــات الدولية غير الحكومية إلى بناء شبكات محلية أو عالمية مـــن أجـــل توسيع مجال عملها، من خلال إشراك فواعل جدد وتطوير شـــركات فعالة بغية حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني، و تضم هـــذه الشبكات المنظمات غير الحكومية و الوكالات المتخصصـــة التابعـــة للأمم المتحدة التي تجمع بينها قيم و أهداف مشتركة، وبذلك تعمـــل

على تبادل المعلومات فيما بينها و تسهيل عمل بعضها البعض، وهو ماجسدته منظمة World Vision التي نفذت مشاريع عديدة تعاملت مع تعزيز السلام من اجل اقامة علاقات مع المجتمعات المحلية و قادتها.

- **لجان تقصي الحقائق:** هي عبارة عن لجان تستعين بها المنظمات الدولية غير الحكومية لتحديد مهام وصلاحيات هذه اللجان والتأكيد عليها بالتعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية عبر التشبيك وتقوم أيضا على وضع سجل دقيق بمعطيات البيئة المعنية بالتقصي، كما تساعدها في تقييم التكاليف الانسانية الناتجة عن التهديد أو الانتهاك لأمن الأفراد وحقوقهم.
- **بناء صرح مؤسساتي سياسي و أمني متين:**

مستوى البناء السياسي:

تنشط المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال إعادة بناء المؤسسات السياسية والأمنية بغية إقرار الأمن و السلم في مجتمعات مابعد النزاع وذلك من خلال توفير أرضية صلبة، تمثل عمليات التحسيس والرقابة قوامها، وتعتبر عملية التحسيس احدى مجالات تدخل المنظمات غير الحكومية في العملية الانتخابية أين تقدم مختلف الارشادات المدنية المتعلقة بأحكام و قوانين الانتخابات في شكل برامج تعليمية توعوية.

من جهة أخرى تعد المراقبة الخطوة الثانية المكملة لعملية التحسيس، وتتمثل في قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير مراقبين لسير العملية الانتخابية، والحرص على شفافية و نزاهة النتائج المعلن عليها.

مستوى البناء الأمني: للمستوى الأمني أهمية بالغة في تحقيـق الاسـتقرار والأمان داخل المجتمع فدونه أوتحقيقه تحول دون انخراط المنظمـات غيـر الحكومية في عمليات بناء السلام في باقي المجالات نتيجة لصعوبة تحقيـق ذلك في ظل تردي الأوضاع الأمنية، وتتباين المساهمات التـي تقـوم بهـا المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من عمليات المصالحة الوطنية بـين مختلف أفراد المجتمع إلى تعزيز المرحلة الانتقاليـة بالاتجـاه نحـو دولـة ديمقراطية قوامها الديمقراطية وحقوق الانسان.

وتعتبر عمليات المصالحة الوطنية من أولى العمليات التي تطبق فـي بيئة مابعد النزاع لاسيما إذا تعلق الأمر بالنزاعات ذات الطابع الإثني، وبذلك عملية التوفيق بين الأطراف التي كانت متنازعة وتعزيز قيم التسامح والمحبة ضرورة ملحة من أجل إرساء الأمن والقضاء على الأحقاد الضغينية التي قد يكنها بعض الأفراد بالرغم من انتهاء النزاع.[24]

4.دور المنظمات غير الحكومية في ترقية حقوق الانسان: لقـد أصـبحت عملية ترقية حقوق الانسان ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية و دليل علـى ازدهار وحضارة المجتمع والدولة التي تهتم بمجال حقوق الإنسان وتسـعى دائما أن يعيش شعبها في ظل الكرامة وعـزة الـنفس وأن يـنعم بالحريـة والطمأنينة في ظل المجتمع وبين أقرانه.

وقد ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية(NGO) بمجموعة من الآليـات و الأساليب لترقية وإدارة قضايا حقوق الانسان تصب مجملها فـي تحقيـق الأمن والسلام الاجتماعي للفرد البشري وأهمها:

- **الاعلام و التحسيس بحقوق الانسان:** إن حقوق الانسان تمس العلاقات فيما بين الأفراد صار لزاما على هؤلاء الأفراد السعي إلى ترقية هذه الحقوق و تعزيزها، ولا يأتي هذا إلا بالتحسيس والإعلام لمعرفة هذه الحقوق وتحليل مضامينها للوقوف عند ماهو لنا من حقوق فتتمسك به وما لغيرنا من حقوق فنحترمها وتقف عند حدها طبقا للمثل القائل" تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين" وذلك من خلال الندوات والملتقيات، إحياء المناسبات الخاصة لحقوق الانسان، إصدار الكتب والمجلات المتعلقة بحقوق الانسان.
- **التربية على حقوق الانسان:** ان الحديث عن موضوع حقوق الانسان، يستلزم الحديث عن ثقافة حقوق الانسان ومدى تجذرها في المجتمع وبين أفراده ولكي تتجذر هذه الحقوق لابد من تربية على هذه الحقوق.

إذ تعتبر التربية على حقوق الانسان ترسيخ و تأصل ثقافة الدفاع عن هذه الحقوق و تسوية سلوك الأفراد من أجل رقي المجتمع الذي يعيشون فيه وذلك من خلال:

- ✓الحث على تدريس حقوق الانسان في المناهج التعليمية حيث تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية (NGO) دورا مهما في مجال البحث على تدريس حقوق الانسان ويعتبر هذا الموضوع نتيجة لجهود كثيرة قامت بها هذه المنظمات.[25]
- ✓القيام بدورات تدريبية لترسيخ حقوق الانسان: يحتاج الناشطون في برنامج حقوق الانسان وكذلك المواطنون أصحاب المهن و المناصب سواء داخل أسلاك الدولة و أصحاب مهن حرة إلى التشبع بثقافة حقوق الانسان وأن

تكون سلوكاتهم و تصرفاتهم تنم عن وعي حقيقي بحقـوقهم و واجباتهم تجاه غيرهم و تجاه المجتمع الذي هم جزء منه، ولكي تترسخ هذه الحقوق في ذهن الفرد و تصبح رصـيدا يقوم سلوكاتهم من خلال احتكـاكهم بأعضـاء المجتمـع ، وإخضاعهم إلى دورات تدريبية من أجل ممارسة و اكتساب سلوكيات تسـتند غلـى الديمقراطيـة وحقـوق الانسـان وللمنظمات غير الحكومية دور كبير في مجـال التـدريب على حقوق الانسان.

فكثيرا ما تقوم هذه المنظمات بدورات تدريبية يستفيد منها فئات كثيـرة فـي المجتمع سواء كانوا ناشطين في مجال حقوق الانسان، صـحفيين، نقـابيين، رجال قانون، رجال أمن، أسلاك السلطة، وإداريين...الخ

ويمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية من السابقين في مجال التثقيـف فـي مجال حقوق الانسان، فهي تقوم إلى جانب ذلك بـدورات تدريبيـة لتحويـل المعرفة إلى مهارات عملية، وهناك عدد مـن المجموعـات المهنيـة التـي تستطيع التأثير على ممارسة حقوق الانسان داخل المجتمع مما يجعلها مـن الفئات المناسبة لهذا التدريب وتشمل هذه المجموعات الفئات التالية وإن لـم تكن قاصرة عليها، وتتم هذه العملية من خلال تحديد الجمهور إعداد البرامج، اختيار المدربين المناسبين، تحقيق الفعالية القصوى للبرامج التدريبية.[26]

كذلك قيام المنظمات غير الحكومية(NGO) بدور الحماية وتعزيز حقـوق الانسان فإنها تستعمل آليات تبين وتظهر واقع هذه الحقوق و أهمها:

- **التقـــارير:** تعتبر التقارير أداة من أدوات الحماية التي تقوم المنظمـــات غير الحكومية من خلالها بفضح العلنـــي للحكومـــات فيمـــا يتعلـــق بموضوع حقوق الانسان، وهذه أداة مهمة من الأدوات التي تســـتعين بها المنظمات غير الحكومية، حيث تسعى هذه المنظمات إلى تجنيـــد العار الذي سيلحق بالحكومات عند فضح الانتهاكات التي تقوم بها و تلعب التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الانسان وعـــن بعثـــات تقصي الحقائق التي ترسلها إلى الأوضاع السائدة في دولـــة معينـــة، ورغم أن هذه التقارير وحدها ودون عوامل أخـــرى كـــدعم الـــرأي العام، قليلا ما تؤدي إلى قيام الدولة بموضوع البحـــث بشـــكل مـــن أشكال العمل الملموس لوقف انتهاكاتها، إلا أنها تســـهم بطريقـــة أو بأخرى في الاساءة لصيت وسمعة تلك الدولة وبالتالي عزلهـــا عـــن المجتمع الدولي مما يزيد الضغط على تلك الدولة كي تعدل ســـلوكها الذي يعد انتهاكا لحقوق الانسان.

والتقارير التـــي تصـــدرها المنظمـــات غيـــر الحكوميـــة(NGO) ومداخلاتها وحملات الرسائل الاحتجاجية والمطلبية كتلك التي تتبناها المنظمات الحكومية والبيانات الصحفية الصـــادرة عـــن المنظمـــات الدولية والمحلية غير الحكومية والمؤتمرات والحلقات الراسية العلنية الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في أرجاء العالم تسهم كلها في تعبئة الرأي العام العالمي لدعم قضية حقوق الانسان، ويمكـــن القـــول أن المؤسسات مابين الحكومات الاقليمية منها والدولية المكلفة بتوطيـــد حقوق الانسان وحمايتها هي الأكثر ميلا نحو القيام باجراء عملـــي تجاه دولة تنتهك حقوق الانسان كالمعاقبة والمقاطعة حيث تكون قوة

الرأي العام الدولي موجهة ضد تلك الدولة رغم انه يصـــعب تقـــديم شواهد وإثبات نوعية وكمية كافية لدعم هذه الفكرة.[27]

- **البعثات:** من الأدوات والآليات تقوم بها المنظمـــات غيـــر الحكوميـــة (NGO) من أجل مواجهة الانتهاكات في مجال حقوق الانسان هو إيفاد البعثات إلى موقع الإنتهاك.

وتعتبر البعثات أسلوبا مميزا للضغط على الحكومات كلمـــا ظهـــرت مؤشرات تثبت وقوع انتهاكات لحق من حقوق الانسان، فالاهتمـــام بالـــدفاع وحماية حقوق الانسان هو اهتمام محلي ودولي في آن واحد وغالبا مـــاتقوم بعثات تقصي الحقائق التي ترسلها المنظمات الدولية غير الحكوميـــة(NGO) بالتعاون أحيانا مع فروعها داخل الدول، أو مع المنظمـــات المحليـــة غيـــر الحكومية، بإصدار تقارير تكون أحيانا المصدر الوحيـــد الـــذي ينـــاقض أو يدحض التقييمات التي تصدرها الحكومة المعنية حـــول ممارســـتها بالنســـبة لحقوق الانسان هذا إن قامت تلك الحكومة بمثل هذا التقييم أصلا.

وهناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية (NGO) التي تـــوفر بعثات ميدانية إلى بلد معين، لأن هناك عقبات تفترض هذه المبادرة إذ تتطلب من أجل إيفاد بعثة أعباء مالية كبيرة لتغطيتها ولا تتحملها إلا المنظمات ذات الملائمة المالية الدائمة و قد تشكل المنظمات غير الحكومية بعثات مشـــتركة من أجل تحقيق فعال وشامل، ومثال على ذلك في جانفي 1993 شكلت بعثة من المنظمات غير الحكومية(NGO) وهي منظمة مراقبة حقـــوق الانســـان الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، و المركز الدولي لحقوق الانسان و التنميـــة الديمقراطية، و الاتحاد الافريقي المشترك لحقوق الانسان، وقامـــت بتحقيـــق شامل حول المجازر التي ارتكبت في رواندا منذ أكتوبر 1990.[28]

خاتمة:

تساهم المنظمات غير الحكومية في إطار ما اصطلح علـــى تســـميته بالمسار الثاني للدبلوماسية، بشكل فعال في مجالات مختلفة وعلى مســـتويات متعددة، أين تقدم خدمات متنوعة تتلاءم والاحتياجات المجتمعية لفترة ما بعد الحرب، ومما لا شل أنه وبالرغم من تعقد الظروف الدولية و تشابكها ســـواء في مجال التنمية، أو عمليات بناء السلام وحتى انتهاكات حقوق الانسان، إلا أنها تحرص المنظمات غير الحكومية على أن تكون الســـباقة ومميـــزة فـــي تدخلها من خلال اهتمامها بالفرد كوحدة تحليل و مركز اهتمام رئيسي لهـــا، إلا أنها وبالرغم من عملها هذا تعترض المنظمات غير الحكومية مجموعـــة من المعوقات التي تحد من نشاطها وتعرقله والتي ترتبط أساسا بحجم ومدى تدفق التمويل لهاو مرجعيته بالإضافة إلى مدى قبول المجتمعات لها والتـــي تترجم في نسبية شرعيتها واصطدامها بخصوصيات مجتمعية محليـــة التـــي تتعارض في الكثير من الأحيان مع الوصفات التي تقدمها المنظمـــات غيـــر الحكومية وتتبناها، ولذلك تبدو الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الرؤية التـــي تحكم الاستراتيجية التدخلية لهذه المنظمات ومراجعة آليات العمل بما يســـاهم في تذليل العقبات التي تم تســـجيلها، بغيـــة تحســـين أداء المســـار الثـــاني للدبلوماسية بشكل عام.

قائمة الإحالات و الهوامش:

1-جوني حسن "المنظمات غير الحكومية و انعكاساتها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في لبنان"، **مجلة صادرة عن كلية فؤاد شهاب للقيادة و الأركان**، العدد 89،(2011)، ص 01، على الرابط الالكتروني: http//www.lebarmy.gov.bb بتاريخ :32-05-2016.

2- لطفي قواسمي، **دور المنظمات الدولية غيـر الحكوميـة فـي ترقيـة المسـؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص-منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا(** مذكرة ماجسـتير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسـية،2013/2012)، ص 10.

3-وسام نعمت ابراهيم السعدي،**المنظمات الدولية غير الحكومية – دراسة مستقبلية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر**،(مصر- الامارات:دار الكتـب القانونيـة و دار شتات للنشر و البرمجيات، 2011) ، ص 11.

4-Antoine Gazono, **Les relations internationales**, (Paris : Gualion éditeur, 2001), p 96.

5-الشريف الشريفي، **المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقيـة حقـوق الإنسـان**، (شهادة ماجستير جامعة أبي بكـر بلقايـد تلمسـان، كليـة الحقـوق، قسـم الحقـوق، 2008/2007) ، ص06.

6-Yves Beigbeder**, les roles internationals des organizations nongovernmental,** (paris :lgdj ,1992), p 08.

7-Steve charmavitez, "nongovernmental organization and International law"**, the American journal of International law**, vol 100, (2006) p 351.

8- علاء أبو عامر ، **العلاقات الدولية : الظاهرة و العلم، الدبلوماسية و الاستراتيجية**،(عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004) ، ص 43.

9- مصطفى محمود عبد العال عبد السلام،" دور المنظمات غير الحكومية في حماية المسـتهلك (حالة مصر)"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد 04 (د.س.ن)، ص 185.

10- قويدر شعشوع، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**،(رسـالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2014/2013)، ص 24.

11- آسيا بن بوعزيز،**المنظمات غير الحكومية كآلية دولية لتطبيق القانون الدولي الانسـاني**، (جامعة الحاج لخضر-باتنة-، قسم العلوم السياسية)، ص 06.

12- مبروك غضبان، **المجتمع الدولي:الأصول و التطـور و الأشـخاص**،(الجزائـر: ديـوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص 607.

13- آسيا بن بوعزيز، مرجع سابق، ص 06.

14-Gerard clarke, **The politics of NGO in south- east participation and protest in the Philippines**,(London: routledger, 2001), p 03.

15- المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته الحادي عشر و المعدلة في دورته الرابعة عشرة.

16- لخضر بوحرود،**المنظمات الدولية غير الحكومية و مسألة حقوق الانسان في الجزائر(1992-1999)**، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012/20011)، ص .52

17- محمد بهجت جاد كشك، **المنظمات و أسس إدارتها**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003)ص .122

18- ساوس خيرة، خليفي مريم ،**دور المنظمات غير الحكومية في التنمية**، على الرابط الإلكتروني: **www.etudiant-dz.com/vb/showthread.php** بتاريخ: 17-10-2016، ص 08.

19- نفس المرجع، ص .09

20- قويدر شعشوع، مرجع سابق، ص ص 217-.219

21- نفس المرجع، ص ص 231-.240

22- نفس المرجع، ص 245-و ص .275

23- عادل زقاغ، هاجر خلالفة، **دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**، على الرابط الالكتروني:

inst-gha.univ-batna.dz/index.php?option=com بتاريخ: 17-10-2016.

24- نفس المرجع.

25- شريفي الشريف، مرجع سابق، ص 67-74.

26- نفس المرجع، ص 84.

27- نفس المرجع، ص ص 92-93.

28- نفس المرجع، ص ص 94-95.